أثر العوامل الداخلية و الخارجية على مخرجات السياسة الخارجية للدول الصغرى: قطر أنموذجا

أ كزيز صباح
باحثة في العلوم السياسية
جامعة محمد خيضر – بسكرة الجزائر
Kezizsp@gmail.com

أ. راشدة موساوي
باحثة في العلوم السياسية
جامعة الوادي حمة لخضر، الجزائر
moussaouirachda@gmail.com

تاريخ الارسال:2019/06/24 تاريخ القبول: 2019/07/12 تاريخ النشر:2019/12/28

ملخص: تهدف الدراسة إلى معرفة درجة تفاعل دولة الصغرى مع العالم الخارجي، وكذلك فهم المحددات العامة لسلوكها الخارجي، من خلال معاينة مدى تأثير المقومات الداخلية، ومدى تأثير الظرف الإقليمية، بالتركيز على مقومات السياسة الخارجية لدولة قطر وذلك من منطلق أن السلوك جاء في سياق قراءة محددة للتغيرات الإقليمية ومخاطرها وتحدياتها، وتوصلت الدراسة أن تنامي دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك العربي تحكمه متغيرات داخلية خاصة بطموح النخبة الحاكمة في قطر وأخرى خارجية تتعلق بتراجع ادوار الدول العربية المحورية، حيث رسمت قطر سياستها الخارجية من خلال اعتمادها على أدوات مكنتها من إكساب مكانة إقليمية وممارسة دور خارجي نشط و تمثلت هذه الأدوات بالأساس في الأداة المالية والأداة الإعلامية.

Abstract: The study aims at identifying the degree of interaction of a small country with the outside world, as well as understanding the general determinants of its external behavior by examining the impact of internal factors and the extent of regional influence by focusing on the fundamentals of Qatar's foreign policy. The study concluded that the growing role of the Qatar foreign policy in light of the Arab mobility its governed by the internal variables, especially related with ambitious of Qatari elite ruling, also governed by the relevant decline in other Arab countries roles, where Qatar designed its foreign policy by relying on tools enabled it to get the regional situation, and practice of externally active role, and these tools consist principally of a financial instrument and media tools.

- **الكلمات المفتاحية:** السياسة الخارجية، الدول الصغرى، المقومات الداخلية، العوامل الخارجية، دولة قطر.

مقدمة:

تقوم السياسة الخارجية على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات الذاتية وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثر عوامل البيئة الخارجية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح، وتُعبّر السياسة الخارجية عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أن نلمس أدوار أية دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وأراءها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، التي من الصعب على أي دولــة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف.

وبالنظر لكون دولة قطر إحدى الدول الخليجية التي تنتمي إلى دول العالم الثالث حديثة الاستقلال، إلا أنها تعتبر من الدول النشطة في بيئتها الإقليمية والدولية، وقد كان عام 1995 منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية، حيث جاءت القيادة السياسية برؤية جديدة تؤسس لنهج جديد في معالجة القضايا الداخلية، تتجلى في تبني خيار الانفتاح السياسي، والمضي في تحقيق الإنجازات الاقتصادية، نتج عنه ترسيخ وتثبيت مكانة دولة قطر في المحافل الدولية مما أهلها للاضطلاع بدور فعال ومؤثر علي الصعيد الإقليمي.

تبرز أهمية الدراسة في كونها تكشف عن أن الدول الصغيرة –والتي منها قطر– لها نمط مميز لسياستها الخارجية، يعكس مخاوفها، ومصالحها، ويمتاز في جزء كبير منه بغياب تأثير الأيديولوجية وغلبة الطابع البراغماتي، فالدول الصغيرة لها وضع مختلف، سواء على مستوى المدركات، أو على مستوى السياسات التي تتبعها لتحقيق مصالحها، وقد تمكنت قطر نتيجة لصغر حجمها وهيكل اتخاذ القرار من التعامل بسرعة وجرأة مع الأحداث المتلاحقة، وهو ما منحها ميزة نسبية وفرصة صقل هذا الدور مستفيدة في ذلك من غياب دور القوى التقليدية في المنطقة المنشغلة بأوضاعها الداخلية أو تخشى زعزعة النظام الإقليمي الهش، مما يجعل هذا الدور يستحق البحث والدراسة.

بالنظر للديناميكية التي اتسمت بها السياسة الخارجية القطرية في الكثير من الملفات العربية، وكون قطر تعد مثالا بارزا لدولة عربية صغيرة تمارس دورا فاعلا على المستوي الإقليمي، يطرح الدور القطري المتصاعد في المنطقة العربية نفسه داخل الأوساط البحثية ويثير الكثير من التساؤلات حول أسبابه ومرتكزاته خاصة في ظل محدودية الكثير من المقومات التي تؤهلها للعب دور مؤثر ومركزي على المستوى الإقليمي أو الدولي الأمر الذي استدعى إخضاع هذه السياسية للدراسة والبحث وبالتالي محاولة فهم طبيعة هذا الدور من أجل معرفة أهم

المتغيرات المتحكمة في تحديد السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك الراهن، بناءً على ذلك تتحدد إشكالية الدراسة في: **كيف تؤثر العوامل الداخلية والخارجية على مخرجات السياسة الخارجية للدول الصغرى؟**

ويمكن الاستناد إلى الفرضيات العلمية التالية لتسهيل بحث الظاهرة المدروسة:

الفرضية الأولى: يتحدد دور السياسة الخارجية القطرية بطموح النخبة الحاكمة ورغبتها في تحقيق المكانة الإقليمية؛

الفرضية الثانية: يرتبط نجاح السياسة الخارجية القطرية في ممارسة دور نشط رغم محدودية امكانياتها الجيوبولتيكية بالتوظيف الجيد للأداة المالية في تنفيذ سلوكها الخارجي.

- **الاقتراب النسقي:** الذي يساعدنا على إدراك وفهم العوامل المؤثرة في مخرجات السياسة الخارجية للدول الصغرى والمساهمة في تحديد السلوك الخارجي تجاه القضايا والملفات الاقليمية والدولية، وبالتالي تأثير ذلك على تفاعلها مع محيطها الخارجي، مع محاولة التركيز على دولة قطر انطلاقا من البحث في تأثير العوامل الداخلية والخارجية في رسم السلوك الخارجي لدولة قطر خصوصا في ظل المعطيات والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية.
- **منهج دراسة الحالة:** يتيح هذا المنهج التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من تاريخ الوحدة محل الدراسة، بغرض الوصول إلى تعميمات علمية يمكن إسقاطها على الوحدات المشابهة، وبالتالي تم توظيفه من خلال دراسة الحالة قطر كأنموذج عن الدولة الصغرى بغرض تحليل وفهم سلوكها الخارجي.

وبغرض معالجة الموضوع تم الاعتماد على أربع محاور أساسية على النحو التالي:

- **المحور الأول:** تأثير الموقع و المقومات الاقتصادية على السياسية الخارجية لدولة قطر
- **المحور الثاني:** القيادة السياسية كمقوم مؤثر في السلوك الخارجي القطري
- **المحور الثالث:** اثر العوامل الخارجية على السلوك الخارجي الدولة قطر
- **المحور الرابع:** انعكاس العوامل الداخلية والخارجية على بناء أهداف وآليات السياسية الخارجية القطرية

المحور الأول: تأثير الموقع والمقومات الاقتصادية على السياسة الخارجية لدولة قطر

منحت ظروف الحراك العربي فرصا أكبر لدولة قطر كي تتصدر المشهد الدبلوماسي العربي، حيث سعت الدولة بقوة نحو استغلال التطورات العربية الجديدة، مستخدمة إمكاناتها الدبلوماسية والمادية الضخمة، وأيضا أداتها الإعلامية (شبكة الجزيرة) لتوسيع نطاق دورها ومكانتها الإقليمية على أكثر من ملف، واستجابة لذلك يهدف هذا المحور إلى التعريف بالمقومات المؤهلة لهذه الإمارة في ممارستها سياسة خارجية نشطة .

أولا– الموقع الجغرافي كمقوم مؤهل للدور القطري:

ينبع تأثير المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية لأية دولة من مجمل الخصائص الجغرافية التي تتنوع درجة تأثيرها،[1]ومن بين هذه الخصائص طبيعة الموقع الجغرافي للدولة الذي له تأثير كبير على سياستها الخارجية وتوجيهها[2]، حيث ترجع أهمية موقع قطر الجغرافي لوقوعها في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وهي عبارة عن شبه جزيرة تمتد داخل المياه على مساحة 11437 كليو متر مربع وتعد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه مما يمكنها من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج وتقديم المعونات الحربية اللأزمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة داخل الخليج، ما جعل موقعها موضعا للتنافس بين فرنسا وبريطانيا خلال إتفاقية سايكس بيكو ويبلغ أكبر طول لشبه جزيرة قطر160 كلم وتتصل قطر برا بالمملكة السعودية بحدود طولها 60 كلم وتجاوز كلا من الإمارات والبحرين وإيران[3].

ثانيا– المقومات الاقتصادية المؤهلة للدور القطري:

للمتغيرات الاقتصادية دورا مهما في توجيه السلوك الخارجي للدولة، فكلما كان وضع الدولة قويا في المجال الاقتصادي كلما زاد ذلك من مكانتها وقوتها على المستوى الدولي، ما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية ويتيح لها درجة أكبر من الاستقلالية و التأثير في سلوك الدول الأخرى[4]. وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي لدولة قطر كان قديما يقوم على الصيد وتجارة اللؤلؤ، لكن الدولة عرفت قفزة نوعية هامة في اقتصادها بعد إكتشافها لأول بئر نفطي في عام 1938، وازدادت أهمية الإمارة في الإستراتيجية الدولية بعد اكتشافها لكميات هائلة من الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة ما جعل الدولة تتمتع باحتياطي مالي هام نتيجة مداخيل الغاز التي مكنتها من بناء شبكة استثمارات دولية كبيرة[5]، فالارتفاع المطّرد في أسعار النفط والغاز كان له عائدات ضخمة للدولة القطرية[6]، ومكّنها من تمويل سياسة خارجية نشطة.

1ـ **النفط والغاز كمقوم مؤهل للدور القطري:** تم اكتشاف النفط في قطر لأول ما بين عامي (1938 – 1939)، ولكن تدفق ريع النفط للدولة لم يبدأ إلا في الخمسينيات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد ظل النفط عماد الاقتصاد القطري إلى أن بدأ تصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG) الذي أصبح اليوم المصدر الأكبر للدخل، وقد تجاوز إنتاج قطر في 2013 سبعة تريليونات قدم مكعبة، منها 77 مليون طن سنويًا من الغاز المسال، وهو الرقم القياسي في تاريخ قطر الذي بلغته منذ عام 2010، معظم هذه الصادرات تنقل على بواخر إلى آسيا، وهي الأكثر إستيرادًا للغاز القطري، أو عبر أنابيب إلى كل من الإمارات العربية المتحدة

---

[1]- رقولي كريم، مرجع سابق.

[2]- مثنى علي المهداوي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد"، مجلة العلوم السياسية، بغداد: جامعة بغداد، العدد 38-2009،39،ص107.

[3]- نواف التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات،2012 ، ص16.

نقلا عن: محمود سمير الرنتيسي،" السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية"، مذكرة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية،(أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى،2013)،ص23.

[2]- كريم رقولي، مرجع سابق.

[2]- خالد العيادي، تنامي الدور القطري في المنطقة: الأسس والمرتكزات. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat=%D8%A7%D9%84%

[6]- وليد حسن المدلل ومحمود الرنتيسي، "مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، غزة: الجامعة الإسلامية، مجلد2، عدد01، يناير2014، ص366.

وسلطنة عمان من خلال شركة (Dolphin) الإماراتية التي تعمل في قطر بالشراكة مع مؤسسة قطر للبترول، في عام 2012، قدرت الإحصائيات بأن قطر هي رابع أكبر منتج للغاز بسعة قدرها حوالي 157 مليار متر مكعب من الغاز، كما أن قطر تعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم للعام نفسه، حيث بلغت صادراتها حوالي 105.4 مليار متر مكعب[1].

الشكل: يمثل رسم بياني يوضح سيطرت الغاز على تركيبة الصادرات القطرية لسنة 2011 (الشكل رقم 02)

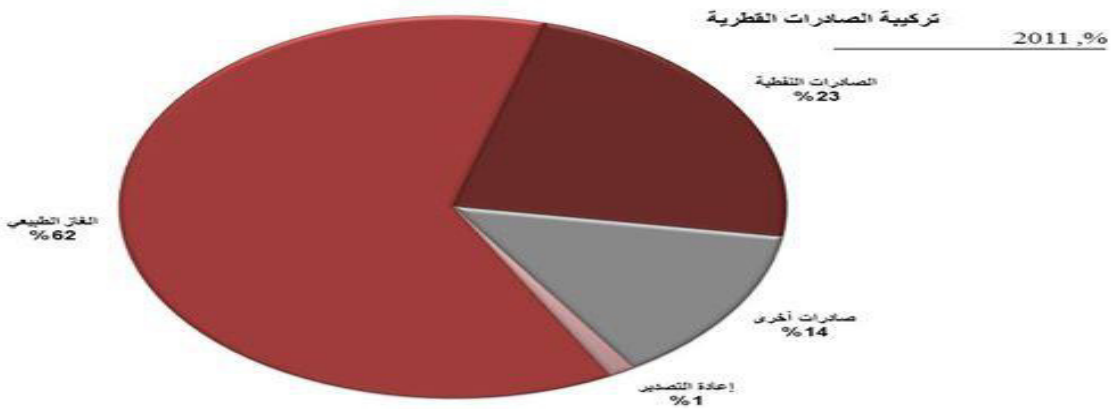

المصدر: احمد عبد الله عسبول وآخرون،الخليج2013: الثابت والمتحول، مركز الخليج لتنمي السياسية ،2013، ص147.

أما بالنسبة للقطاع النفطي وبناء على الأرقام المتضمنة في نشرة مصرف قطر المركزي الفصلية خلال شهر مارس 2011 فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 46 في المائة عام 2009 إلى 57 في المائة في 2010 .[2]والشكل الاتي يوضح أهمية مساهمة هذا القطاع في الإيرادات العامة في قطر:

الشكل يمثل رسم بياني يوضح تشكيل الايرادات النفطية غالبية الارادات العامة في قطر(الشكل رقم03)

[1]- عمر الشهابي وآخرون، الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية،2014، ص 235.

[2]- نفس المرجع ، ص235.

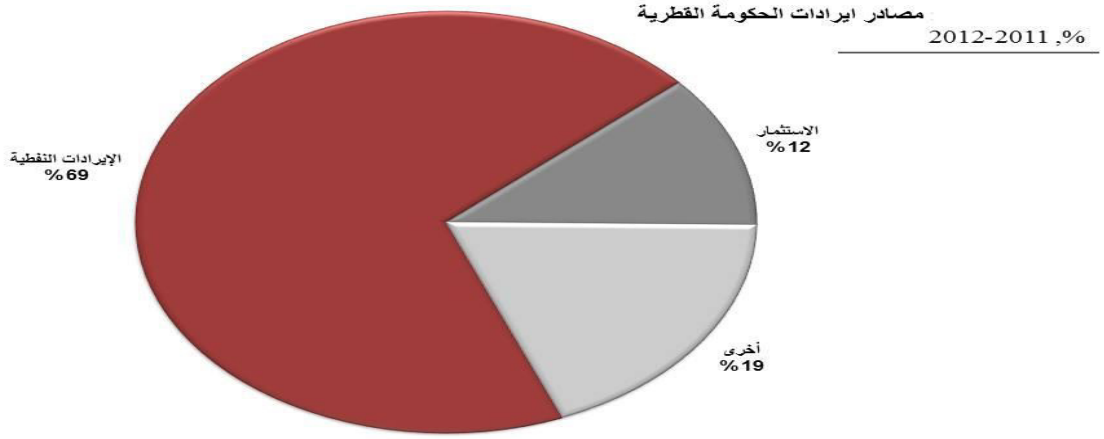

المـ

صدر: احمد عبد الله عسبول وآخرون، الخليج2013: الثابت والمتحول، مركز الخليج لتنمي السياسية،2013، ص149.

وقد سمحت هذه الثروة أيضا لمواطني قطر (250 ألف من أصل نحو مليون مقيم) بأن يكونوا من أصحاب الدخل الخام للفرد الأعلى في العالم. وبطبيعة الحال، ما حققته قطر من انجازات يعود إلى ما تبنته الدولة من سياسات طموحة في إقامة مشروعات عملاقة في مجالات النفط والغاز والبتروكيمياويات[1].

2- تنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط: القدرات الاقتصادية المهمة التي تمتلكها قطر جعلت منها واحدة من أغنى الدول العربية، ورغم أنها مثل بقية دول الخليج الأخرى، تقوم ثروتها بالأساس على صادرات النفط والغاز الطبيعي، فإنها اتخذت خطوات لتنويع قاعدتها الاقتصادية، وبناء قطاع مالي قوي يدير استثمارات بقيمة تريليون دولار[2]، حيث يمثل الأساس الهام الآخر للدور القطري الناشئ في الشرق الأوسط في العملية الناجحة لتنويع اقتصادها، إذ أقنع تراجع أسعار النفط في الثمانينات، والضغط الذي أعقب ذلك على نظام الرعاية الاجتماعية السخية، الأسر الحاكمة في شبه الجزيرة العربية بأنها إذا ما أرادت البقاء في السلطة فيتعيّن عليها تنويع إقتصادياتها بعيداً عن النفط من خلال دعم القطاعات الأخرى، إذ تركز قطر على التنويع في مجالات مختلفة مثل النقل الجوي، والعقارات والاتصالات والسياحة...إلخ.

الشكل يمثل رسم بياني يوضح نسبة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي القطري (الشكل رقم03)

[1]- محمد البزاز، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie12.htm

[2]- يسار القطارية، "حالة قطر: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟"، ملحق مجلة السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد188، ابريل2012، ص4.

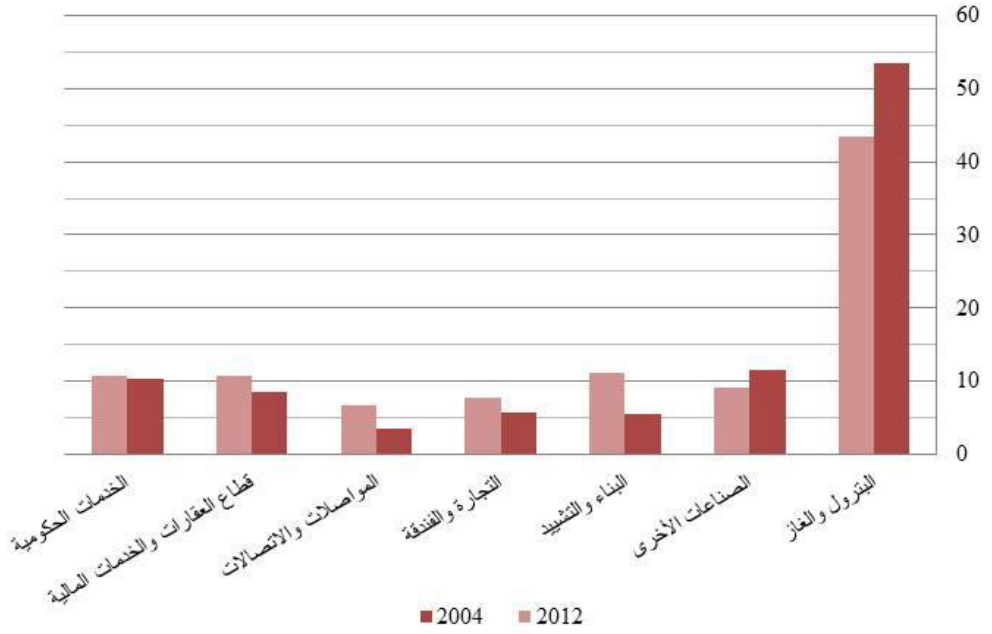

المصدر: عمر الشهابي وآخرون، الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014، ص232.

3- **امتلاك قطر لمقومات مساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي:** كشفت التقارير الاقتصادية الدولية أن دولة قطر تتبوأ موقعا متقدما في قائمة أفضل الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز مناخ الاستثمار والأعمال الإيجابية في الدولة وبيئة الاقتصاد الكلي القوية ومستوى القدرة التنافسية بين قطاعات العمل المختلفة في السوق المحلي،[1] من أبرز مقومات جذب الاستثمار الأجنبي هو الاستقرار السياسي والاجتماعي وتوفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة، ومن أهم هذه الامتيازات حرية دخول رأس المال وخروجه من البلاد وحرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك وحرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف تقريبا.[2]

4- **ارتفاع معدلات النمو في الاقتصاد القطري:** سجلت قطر أعلى نمو اقتصادي خلال العام 2012، فيما شكلت صادرات النفط والغاز الطبيعي أكثر من نصف عائدات الحكومة القطرية وقد سجل نمو القطاع الخاص في قطر تطورا نشيطا في السنوات الأخيرة وتتمتع قطر بأعلى دخل للفرد في العالم، حيث أن القوة الشرائية للفرد في قطر تعتبر من الأعلى في دول العالم وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

شكل يوضح القوة الشرائية للفرد في التي تعتبر من الأعلى في دول العالم (الشكل رقم 04)

[1]- محمد البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، مرجع سابق.
[2]- وليد حسن المدلل، محمود الرنتيسي، مرجع سابق، ص368.

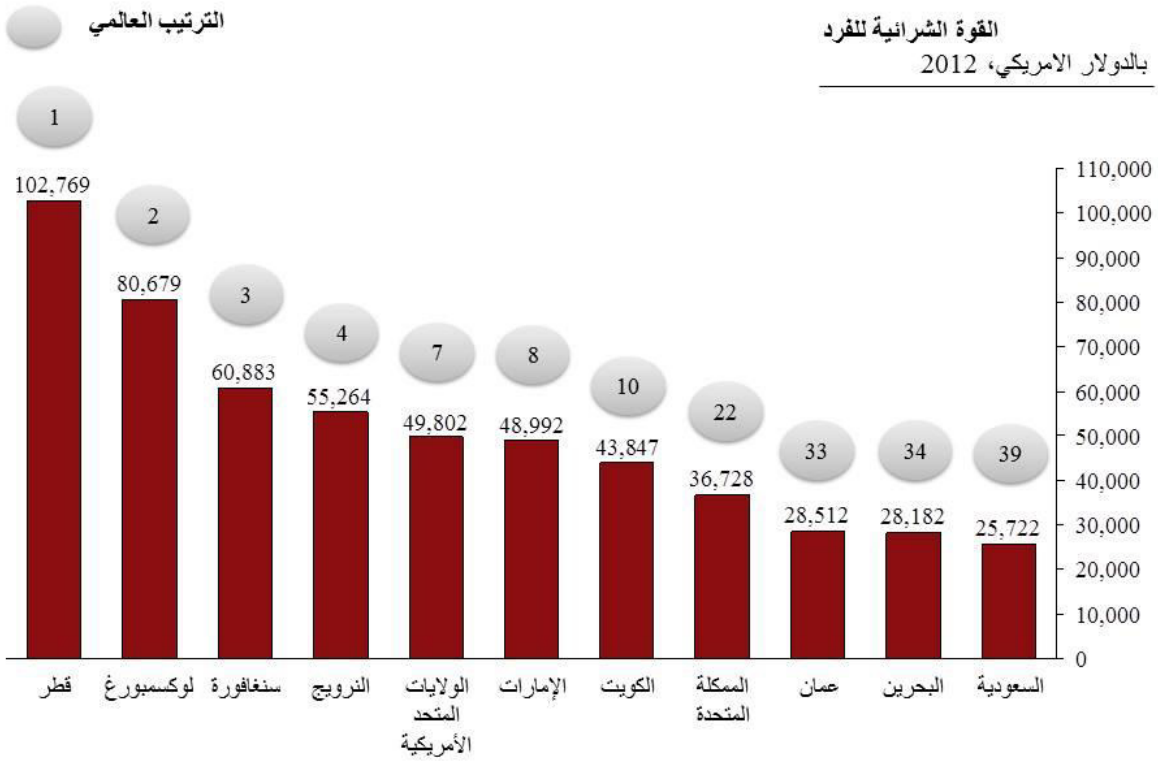

المـ

صدر: احمد عبد الله عسبول وآخرون، الخليج2013: الثابت والمتحول، مركز الخليج لتنمي السياسية،2013 ، ص92.

وقد قدر صندوق النقد الدولي النمو الإجمالي لنتاج المحلي القطري بـ 17% في العام 2010 و19% في العام 2011 كما توقع صندوق النقد أن تسجل الميزانية العامة القطرية فائضا بحوالي 16,7 مليار دولار وأن يستمر هذا حتى عام 2015.[1] في المقابل يبيّن الرسم البياني أدناه إجمالي الإيرادات المعلن عنها لكل سنة مالية في مقابل الميزانية للسنة نفسها، وسيلاحظ أن دولة قطر حققت فوائض مالية كبيرة خلال السنوات الماضية، أما بالنسبة إلى موازنتي 2013–2014 فقد قدر الفائض بـ 7.4 مليارات ريال قطري.

المحور الثالث: القيادة السياسية كمقوم مؤثر في السلوك الخارجي القطري:

للقائد السياسي دور أساسي ومهم في صنع السياسة الخارجية وخصوصاً في بلدان العالم الثالث حيث يعد الصانع الحقيقي لها في تلك البلدان، وكذلك الحال بالنسبة لدولة قطر والتي تعتمد على نظام حكم وراثي ويعتبر الأمير هو القائد السياسي في هذه الإمارة حديثة العهد بالاستقلال[2]، حيث يعتقد الكثير الباحثين أن قطر بالرغم من وجود تقدم كبير ملموس في الاستفادة من المستشارين ومراكز الأبحاث إلا أنه يصعب تفسير سياستها الخارجية بمعزل عن المعتقدات والتصورات والدوافع الشخصية للقيادة السياسية فيها حيث يلاحظ توجهات الأمير ونشاط رئيس الوزراء في القرارات المتعلقة بالسلوك الخارجي، ويرجع الكثير من الباحثين الفضل في نشاط

[1]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص31.
[2]- يوسف الخليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 29.

السياسة الخارجية القطرية إلى الأمير الشيخ حمد بن خليفة وطموحه السياسي إضافة لدور رئيس مجلس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم بالشكل الذي أسهم في تنشيط السياسة الخارجية القطرية وإثراء حضورها السياسي إقليميا ودوليا.[1] وعليه أتاح وجود القيادة السياسية الطموحة والراغبة في أن تأخذ خطوات جريئة وتحمل رؤية واضحة إلى ما تريد أن تحققه قطر من مكانة إقليمية.

أولا_القيادة السياسية وتصور الدور القطري:

منذ تولي الأمير "حمد بن خليفة آل ثاني" السلطة في عام 1995 – وزير الدفاع السابق– بعد الإطاحة بوالده في انقلاب يوصف "بالأبيض"، قرر أن يضع تصورا لمستقبل الدور القطري داخليا وخارجيا، وأدرك أنه يتعين على قطر صغيرة الحجم رسم مسار جديد يحقق لها "البقاء" لضمان أمنها وتجاوز هاجس الحجم ويسمح لها بضمان استمرار نموها الاقتصادي واستثماراتها الضخمة ويمكنها من "التمدد" لتأكيد مكانتها في موازين القوى الإقليمية من خلال تبني سياسة الانفتاح وتجاوز النظرة المحافظة التي تتسم بها الأنظمة الخليجية، ساهمت هذه التصورات في تغيير معالم دولة قطر، التي تحولت من إمارة صغيرة إلى دولة عصرية، عززت من صورتها محليا وإقليميا ودوليا.[2] وأدركت القيادة القطرية أن قطر مطالبة بأن تضمن مكانتها داخل النظام العالمي الذي يتسم بالتغيّر السريع، لهذا عملت على وضع خطط تنموية تستشرف مستقبل هذه الإمارة، بدأت بوضع "رؤية قطر الوطنية لسنة 2030 " التي أصدرتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر وتمت المصادقة عليها بموجب القرار الأميري رقم 44 لسنة 2008، تبعتها إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011– 2016، في عام 2011 وهي رؤى تمهد الطريق لمستقبل الدولة القطرية، تم إعدادها من قبل شركات استشارية أجنبية[3]، كما وضعت قطر خططا لدورها الخارجي بتبني أدوات عديدة من القوة في رسم سياستها الخارجية، معتمدة في ذلك على القوة الذكية، بممارسة الدور من خلال الجمع بين القوة الناعمة، القوة الصلبة والقوة الافتراضية، والتي جسدها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني بالعمل على تحويل قطر من قوة اقتصادية إلى قوة سياسية وإعلامية مؤثرة داخليا وخارجيا.

وتمكنت قطر من وضع إستراتيجية تضمن لها البقاء وتحقق لها المكانة الإقليمية، من خلال تبني دور محايد يقوم على سياسة "تصفير المشاكل" مع دول الجوار، وعلى البراغماتية التي سمحت لها بأن تكون صديقًا لدول تجمعها خلافات، وعلى سياسة الكيل بمكيالين.

ثانيا– القيادة السياسية وأداء الدور القطري:

كانت قطر جزءً من المحور السعودي وبقيت كذلك حتى سنة 1995 تاريخ وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة، الذي حصر السلطة في يده ويد الوزير الأول و وزير الخارجية حمد بن جاسم ومسؤول

[1]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص28.

[2]- فاطمة مساعيد، "مستقبل *الدور الإقليمي* القطري في ضوء الثورات العربية : بين التراجع و التمدد"، دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة – الجزائر،العدد11،جوان2014،ص33.

[3] -Paul Salem, Huib de Zeeuw ," Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role", op-cit.

هيئة الأركان الجنرال حمد العطية[1]، سعى هؤلاء إلى تغيير ملامح السياسة القطرية داخليا وخارجيا، وبدأت تضع سياسة خارجية مستقلة خاصة بها[2]. فالإطار العام للسياسة الخارجية القطرية منذ منتصف التسعينيات يكاد يكون منطلقه المركزي إنهاء "عقدة الدولة الصغيرة" المستقبلة لتهديدات البيئتين الإقليمية والدولية، لتصبح بالمقابل "دولة ذات مكانة تبادر بالتأثير المعاكس" في محيطها الخارجي.

1- أداء الدور على المستوى الداخلي:

- الإصلاحات السياسية: استهلت قطر عملية إصلاح سياسي تدريجية منذ تسلم الشيخ حمد آل ثاني مقاليد الحكم في عام 1995، فرفعت الرقابة عن الصحافة المكتوبة والصحافة السمعية والبصرية في عام 1995، ودخل الدستور الذي اعتمد في أفريل 2003 حيز النفاذ في عام 2005، ليشكل بداية لمرحلة جديدة في تاريخ قطر الحديث، مستجيبا لسلسلة من التحولات السياسية والاجتماعية والتنموية التي تشهدها البلاد. وقد جاء الدستور في خمسة أبواب تتناول نظام الدولة وأسس الحكم، والمقومات الأساسية للمجتمع والحقوق والحريات والممارسات السياسية والحقوق والواجبات العامة، وتنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى العديد من القرارات والإجراءات التي تعكس التوجه نحو الانفتاح والتحول الديمقراطي[3]، و رغم بقاء بعض المخاوف المرتبطة بحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بمعاملة العمالة الأجنبية، إلا أنها منحت العمال حق تكوين نقابات عمالية عام 2004،[4]هذه الآليات خدمت كلها السياسة الخارجية القطرية الجديدة القائمة على ضمان مكانة قطر الإقليمية والدولية.

- الإصلاحات الاجتماعية وتحسين وضعية المرأة: على المستوى الاجتماعي حققت دولة قطر إنجازات ملموسة أشادت بها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، وقد صنفها تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع والتي تعرف تنمية بشرية عالية، ولعل أبرز هذه النتائج هو حصول دولة قطر على المركز الأول عربيا والـ 40 عالميا عام 2005، بعدما كانت تحتل المركز الثالث عربيا والمرتبة 47 عالميا في تقرير التنمية لعام2004. وفي إطار تحسين وضعية المرأة القطرية في المجتمع، ومكانتها وقدرتها على تبوؤ أعلى المناصب وأداء الدور المنوط بها بكل حيوية وفاعلية ومسؤولية، وهو الدور الذي لا يقل شأنا عن مكانة ودور الرجل فكانت قضايا المرأة وشؤونها من أهم أولويات العمل التي نص عليها القرار الأميري بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. وترجمة لهذا التوجه الإيجابي، فقد عمل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، على تطوير واقع المرأة تشريعياً وإدارياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وإعلامياً وتعليمياً، وتوجت جهود المجلس بإصدار مسودة الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة[5].

---

[1] -Georges Malbrunot, " pourquoi le Qatar achète le monde, Politique Internationale" , n°135, printemps 2012. disponible in : http://www.politiqueinternationale.com/revue/article.php?id_revue=135&id=1097&content=synopsis

[2]- محمد البزاز، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، مرجع سابق.

[3]- محمد البزاز، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، مرجع سابق.

[4]- يسار القطارنة، مرجع سابق، ص4.

[5]- محمد البزاز، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، مرجع سابق.

– الإصلاحات الاقتصادية: لبلوغ أعلى المستويات وضعت دولة قطر خططاً طموحة وعملت منذ سنوات على تطوير البنيات التحتية الحديثة، ووضعت جملة من القوانين المنظمة للاستثمار والرامية إلى جذب رأس المال وتشجيع القطاعات الإنتاجية، وقد تميز القطاع الخاص بالحيوية حيث عمل على تكثيف نشاطه الاقتصادي ليكون شريكا كاملا للدولة في خططها من أجل تحقيق التنمية الشاملة في دولة قطر وتوفير شروط الأمن الاقتصادي للمواطن القطري. وفي قرار يعكس الحرص على التوظيف السليم لأموال الدولة وفق خطط مدروسة، أنشئ المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار في عام 2000، ويختص المجلس بجميع الأمور المتعلقة بإدارة واستثمار احتياطي الدولة، وبوجه خاص الأمور المتعلقة بتحديد أهداف استثمار احتياطي الدولة ضمن استراتيجياتها العامة، ووضع سياسة طويلة الأجل لاستثمار الاحتياطي وبرامج سنوية لهذا الاستثمار، ومتابعة وتنفيذ برامجه وتقييم النتائج بصورة دورية وتحديد البنوك والمؤسسات التي يجوز استثمار الاحتياطي لديها أو عن طريقها.[1]

2- أداء الدور على المستوى الخارجي:

وفي سياق الانفتاح والإصلاح الذي قاده الأمير حمد بن خليفة آل ثاني الذي جعل من قطر متماسكة داخليا خلافا لبعض دول الخليج، مما مكنها من التوجه بقوة خارجيا[2]، حيث أكد الأمير حمد في خطاب موجه لمجلس الشورى عام 2005 التزام قطر بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح على الحضارات والتفاعل معها والإيمان بضرورة احترام حقوق الإنسان والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وأشار إلى دعوات قطر المستمرة لتعزيز مكانة ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها تمثل الشرعية الدولية، وأوضح أن تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية لقطر سعيا إلى تحقيق التكامل بين دوله وخاصة في المجال الاقتصادي تلبية لآمال وطموحات المواطن الخليجي.[3]

<u>المحور الثالث: اثر العوامل الخارجية على السلوك الخارجي الدولة قطر</u>

للمحددات الخارجية التي تفرزها البيئة الدولية دورا مهما في السياسة الخارجية لكل دولة ولا شك أن قراءة الأسباب الكامنة وراء بروز الدور القطري في السنوات الفائتة تستدعي الإلمام بكل الجوانب التي أهلته لذلك، فعلى المستوى الخارجي ساعدت عوامل عدة على الصعود الواضح للدور القطري خصوصا إقليميا، يأتي في مقدمتها:

– تراجع الأدوار التقليدية للدول العربية المحورية كعامل مساعد لبروز الدور القطري:

---

[1]- نفس المرجع.

[2]- عبد الخالق عبد الله، "التنافس المقيّد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي"، <u>السياسة الدولية</u>، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 192، المجلد 48، ابريل 2013، ص82.

[3]- محمد البزاز،" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، مرجع سابق.

وفي هذا السياق رصد الكاتب والمحلل السياسي اللبناني "توفيق شومان "هذه العوامل التي أفضت إلى أن تأخذ قطر موقعها الحالي في الآتي:

– استغراق الدول العربية المحورية (مصر، العراق، سوريا) في أزماتها الداخلية، كما أن هذه الدول، تعيش مراحل انتقالية في سياق إعادة بناء أنظمتها السياسية، مما يعني أن استقرارها ووحدة مجتمعاتها، غيبت عنها مصادر القوة الرئيسية فانكفأت إلى ذاتها، وأحدثت فراغا؛

– أما المملكة العربية السعودية وهي الدولة المحورية الرابعة، فإن سياستها التقليدية حيال التعاطي مع النظام العربي القائم من خلال قاعدة الحفاظ عليه، فقد أبعدتها عن تأدية الدور الريادي والمحوري، كما أن سياسة التحفظ حيال الحراك القائم في المنطقة العربية، أبقتها هي الأخرى في صف خلفي؛

– العامل الأخر، يتمثل بالدولتين المغاربيتين (الجزائر و المغرب)، وكانتا (بالتحديد الجزائر) قد انكفأتا عن التأثير الإقليمي منذ عقدين، إذ أن المشاركة الأخيرة الجزائرية المؤثرة عربيا، كانت في أواخر ثمانينات القرن العشرين الماضي لحل الأزمة اللبنانية، وفي مرحلة سبقت "اتفاقية الطائف" في عام 1989، وهذا أمر أحدث فراغا أيضا.[1]

في ظل هذه الاعتبارات فإن قطر، أخذت على عاتقها ملء هذا الفراغ، المنسجم مع توافق دولي وقبول فئات شعبية عربية عريضة بهذا الدور الذي ساهمت فيه التغطية الإعلامية لقناة "الجزيرة " وأداتها المالية، هذا بالإضافة إلي:

– وجود حليف دولي قوي يتولى عملية الدفاع عن أمن واستقرار الدولة من التهديدات الخارجية: المتمثل في الولايات المتحدة الأميركية التي يعتبر وجودها في قطر واحداً من أكبر حجم وجود عسكري لأميركا في الخارج، حيث تحتضن قطر اكبر قاعدة عسكرية امريكية بالمنطقة.[2]

– العضوية النشطة لدولة قطر في عدة منظمات دولية و إقليمية : في إطار سعيها للعب أدوار طلائعية في المنظومة الدولية، إدراك صناع القرار القطري ضرورة العمل من خلال المنظمات الدولية وتنشيط العضوية فيه أو عملها، والمشاركة في مختلف المحافل الدولية وتقديم الدعم له، وعلى المستوى النظام الإقليمي من خلال منظومة مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. وهو اكسب قطر قاعدة قوية من الفعل الدبلوماسي والعمل السياسي الناجع، والخبرة الكبيرة في استضافة وتنظيم المؤتمرات العالمية الهامة، ومن أمثلة ذلك تسلمها رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي لمدة ثلاث سنوات في الفترة من 2002 – 2003، كما تم انتخاب دولة قطر عضواً غير دائم في مجلس الأمن لفترة العامين 2006 – 2007[3]، ثم حصولها على الموافقة للانضمام إلى

[1]- سطام الرويلي، "فراغ الدبلوماسية العربية فتح المجال للبروز القطري المؤثر". متوفر على الرابط الإلكتروني:
www.elaph.com/Web/news/2011/11/695841.html

[2]- محمود سمير الرنتيسي"، مرجع سابق، ص ص 22- 36.

[3]- محمد البزاز،" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، مرجع سابق.

المنظمة العالمية للفرانكفونية بصفة "عضو مشارك" خلال المؤتمر الدوري للمنظمة الذي انعقد في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في أكتوبر 2012.[1]

المحور الرابع: انعكاس العوامل الداخلية والخارجية على بناء أهداف و آليات السياسية الخارجية القطرية

استطاعت قطر هذه الإمارة العربية الصغيرة أن تمارس دور خارجي يفوق حجمها الجغرافي والديمغرافي المتواضع، وقد سجلت سياستها الخارجية نشطاً ملحوظا في السنوات الأخيرة، في أكثر من قضية وتجاه دول عربية وإقليمية، برز هذا الدور بشكل واضح مع انطلاق الحراك العربي، وقد تباينت الآراء حول هذه السياسة بين الإشادة والانتقاد، ووضعت لذلك تفسيرات متعددة كان منها الطموح وتحقيق الإرادة الوطنية ومنها ما كان يدخل في تنفيذ الأجندات الخارجية وتحقيق المصلحة القومية، الأمر الذي يستدعي البحث في دوافع وأهداف وأدوات سياستها الخارجية.

أولا- فهم دوافع السلوك الخارجي القطري:

يمكن فهم دوافع السلوك الخارجي القطري من خلال محددين أساسيين: الأول" إستراتيجية البقاء"؛ حيث أن جزءا كبيرا من حقول الغاز الطبيعي الكبيرة لقطر على السواحل داخل مناطق الحدود المتنازع عليها مع البحرين، وتمتد للحدود البحرية مع إيران، وقد أقنع هذا الوضع قطر بأن تتبني توجها غير صدامي فيما يتعلق بإيران،[2] لكي تضمن التدفق السلس للغاز، حتى أثناء أوقات التوتر بين إيران وجيرانها أو بينها وبين الولايات المتحدة. بينما يتمثل المحدد الثاني في رغبة و طموح قطر في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية، من خلال الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي، وإدراكا منها لافتقارها للإمكانيات والموارد التي تستطيع من خلالها منافسة السعودية[3]، القوة الأكبر في مجلس التعاون الخليجي، فقد لجأت قطر إلى خطط عدة لتحقيق مكانة مستقلة، كان من أهمها:

- إقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي الأهم لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال استضافة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة، كلفت قطر 6 مليارات دولار- انتهاج سياسة تقاربية مع إسرائيل، الحليف الأساسي لواشنطن في المنطقة، وفى هذا السياق وافقت قطر على فتح مكتب تمثيل تجارى لإسرائيل، ودعا وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم، في مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك، الدول العربية إلى اتخاذ خطوات إزاء إسرائيل التي أشاد بانسحابها من قطاع غزة، كما أكد إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين قطر وإسرائيل قبل أن يتحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص40.
[2]- مي غيث، "العلاقات بين قطر وحماس والتحولات الإقليمية في المنطقة العربية"، ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد221، السنة التاسعة عشر، يونيو 2013، ص53.
[3]- مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، السياسة الدولية القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 187، يناير 2012، ص162-164.

المحتلة. كما رفضت الدوحة إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى عام 2000، وقد ردت إسرائيل على هذه السياسة بتأييد الطلب الذي تقدمت به قطر لدعم ترشيحها لعضوية مجلس الأمن.

– إطلاق قناة الجزيرة الفضائية عام 1996، والتي مكنت قطر من فتح الملفات المسكوت عنها خصوصا في علاقاتها مع السعودية، ومن ثم شهدت العلاقات بين الدولتين العديد من المناوشات السياسية والتراشقات الإعلامية التي خرجت في بعض الأحيان عن المألوف ووصلت إلى حد التشكيك في المواقف الوطنية للدولتين.
– الخروج من دائرة النفوذ السعودي في منظمة الأوبك، حيث بدأت قطر في السعي لتكوين منظمة للدول المصدرة للغاز كبديل عن الأوبك لتصبح قطر الغنية بالغاز منافسة للسعودية الغنية بالنفط[1].
وقد رسمت قطر سياستها الخارجية ببراعة علي ضوء هذين المحددين السابقين من خلال الاعتماد على نوعين من الدبلوماسية، أولهما دبلوماسية الوساطة، وقد هدفت من خلالها إلي تدعيم مركزها في الإقليم عبر رسم صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليه، والمهتم بالسلام والاستقرار في المنطقة..أما النوع الثاني هو الدبلوماسية العامة التي تمرسها من خلال الإعلام، و تكامل هذا النوعان من الدبلوماسية مع بعضهما البعض، وهنا يبرز دور قناة الجزيرة في القاء الضوء على الوساطة القطرية لإبراز وتضخيم الدور القطري.[2]

وتهدف قطر من وراء سياستها الخارجية إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

– ضمان استمرارية الحكم الوراثي بالإمارة، عن طريق إيجاد شركاء وحلفاء على كل الأصعدة، سيحولون دون سقوط النظام، خصوصًا وأن النظام القطري قائم على وجود عائلة آل ثاني في الحكم.

– تعزيز مكانتها على صعيد تفاعلاتها الإقليمية والعالمية من خلال قيامها بأدوار، ونجاحها في بعض الأحيان فيما فشلت فيه قوى إقليمية كبيرة، يعزز من مكانتها كوسيط أمين، مما يعزز من مكانتها على ساحة التفاعلات الإقليمية والعالمية.

– ضمان استمرارية النمو الاقتصادي القطري والنظر لمرحلة ما بعد الغاز، وهو ما يتجلى في الاستثمارات القطرية سواء في رأسمالها البشري أو في جميع أنحاء العالم[3].

ثانيا– اثر المقومات الداخلية والخارجية على اليات السلوك الخارجي لدولة قطر:

تمتلك قطر عدد من الآليات القادرة على تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، والمتمثلة في الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية، فالقدرات الدبلوماسية تشمل وجود دبلوماسيين نشطين يسعون لتحقيق أهدافها على الصعيد الخارجي، والقدرات الاقتصادية تعني الإمكانات المادية القادرة على تحقيق التأثير لمصلحة أهداف الدور القطري، أما القدرات الإعلامية تتمثل في القدرة على الترويج للرؤية القطرية.

[1]- محمد عباس ناجي، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي". متوفر على الرابط الالكتروني :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=715278&eid=699

[2]- مي غيث، مرجع سابق، ص35

[3]- نفس المرجع، ص35.

1- الأداة الدبلوماسية:

- دبلوماسية الوساطة: في أوائل العقد الماضي أظهرت قطر نفسها على أنها الوسيط الرئيس في الصراعات الإقليمية والعربية[1] (الصحراء الغربية، ليبيا، دارفور، فلسطين، لبنان، اليمن، إثيوبيا، إريتريا،..)، كما أقامت قطر علاقات عمل مع إسرائيل وكذلك مع إيران وحماس وحزب الله، وقد خدم هذا الموقف المحايد العديد من المصالح القطرية، إذ ساعد في بناء العلامة الخاصة بقطر كصديقة للجميع في المنطقة، وبالتالي كوجهة محتملة للاستثمار، بل ربما حمى قطر من تداعيات الصراع الإقليمي من خلال الزعم بأنها ليست عدوة أحد؛ حيث إن بناء الاستقرار الإقليمي لا يمكن إلا أن يعزّز إمكانية التنمية الاقتصادية الإقليمية التي كانت قطر تأمل في لعب دور المركز فيها، كما أن من شأن بناء علاقات جيدة مع الجميع أن يزيد مكانة الإمارة كبلد ذو دور في الشرق الأوسط . وحتى اندلاع الانتفاضات العربية في ديسمبر 2010، أكدت قطر مكانتها باعتبارها واحدة من الدول التي لها علاقات جيدة مع الجميع في المنطقة[2]، مستفيدة في ذلك من غياب دور القوى التقليدية في المنطقة المنشغلة بأوضاعها الداخلية، وقد تمكنت قطر نتيجة لصغر حجمها وهيكل إتخاذ القرار فيها، من التعامل بسرعة وجرأة مع الأحداث المتلاحقة، وهو ما يعطيها ميزة نسبية لسياستها الخارجية، فمنذ عام 2011 شهدت الإمارة تحولا في مقاربتها المعتمدة في سياستها الخارجية فانتقلت من سياسة الوساطة السلمية وحل النزاعات عربيا وإفريقيا إلى التدخل المباشرة في بعض الأزمات والوقف إلى جنب أطراف الصراع وفي مقدمتها ليبيا وتونس.

- دبلوماسية التحالفات: تعتبر قطر أحد أهم اهتماماتها هو حماية نفسها عبر عقد اتفاقيات أمنية وعسكرية نظرا لعدم قدرتها على حماية نفسها بمفردها و رأت قطر بعد امتناع السعودية من دعم الانقلاب السلطوي في الدوحة منتصف التسعينات إنما ستكون أكثر أمنا مع وجود القواعد العسكرية الأمريكية على أرضيها،[3] ووفقا لنظريات العلوم السياسية فإنه على قطر لتحمي أمنها إما الارتباط بدولة كبرى أو الموازنة بين عدة دول عبر انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول لخلق هامش مناورتها الخاص والتحالف مع مجموعة الدول في المنظمات الدولية، وقد انتهجت قطر سياسة جديدة تجمع بين الخيارات الثلاث ولكنها لا تنحصر في أي منها، حيث اقامت الدوحة علاقات أمنية واضحة مع واشنطن كضامن لأمنها أمام التهديدات المحتملة سائرة في ذلك خيارات الارتباط بدولة كبرى واعتمدت الدوحة كذلك على المبدأ الثاني أي الموازنة بين عدة دول عبر علاقات العمل الجيد مع اسرائيل وإيران بمعنى آخر جمعت قطر تناقضات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ووظفته لمصلحتها، وهي بذلك حمت نفسها من الوقوع تحت هيمنة قوة إقليمية واحدة السعودية وإيران ولم توفر قطر

---

[1]- أثير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد43 ،2010، ص118.

[2]-Paul Salem, Huib de Zeeuw ," Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role" , Carnegie middle east center , *Moyen-Orient* 31December 2012. ".Available at: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50967

[3]- خضير ماجد، **"**مقومات السياسة الخارجية**"**، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 49، يوليو 2011، ص ص192-203.

البديل الثالث المتاح نظريا أمام الدول الصغيرة أي التحالف مع مجموعة من المنظمات الدولية[1] كما أن قطر عضو في مجلس التعاون الخليجي الذي ينبثق عنه قوة عسكرية لردع التهديدات العسكرية الإقليمية[2].

2- الأداة الإعلامية:

تعتمد قطر على الأداة الإعلامية كإحدى الأدوات الأساسية في سياستها الخارجية و في ممارسة دورها في المنطقة، حيث كان إطلاق قناة الجزيرة الفضائية من بين مشاريع قطر الأكثر تأثيراً في العام 1996. وقد جاءت فكرة إنشاء القناة منسجمة مع نطاق وخطوات الإصلاح الإعلامي وتحديث قانون الإعلام التي قام بها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أوساط التسعينات من القرن الماضي بعد توليه السلطة بقليل.[3] أنشئت الجزيرة على غرار مشروع قناة أوربت الفضائية بين المملكة العربية السعودية وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) التي انسحبت من المشروع بسبب الرقابة السعودية، استقطبت قناة الجزيرة العديد من الصحافيين الذين كانوا يعملون في قناة(بي بي سي) التي أغلقت في 1996، وتأسّست القناة القطرية بوصفها قناة فضائية خاصة مملوكة لمصالح تجارية مختلفة بما في ذلك أعضاء من الأسرة الحاكمة القطرية، ولكن مجلس الإدارة الذي تعلّم من فشل التجربة السعودية منح القناة هامشاً من الحرية، أثبتت هذه الفسحة التحريرية أنها مفيدة لقناة الجزيرة بشكل ملحوظ، حيث كانت قادرة على بث برامج انتقاديه تحليلية تحظى بشعبية كبيرة حول السياسة العربية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المثيرة للجدل.

وعلى أي حال عرضت المحطة قضية جديدة لفهم دور الوسائط الإعلامية الحديثة العابرة للحدود في دعم السياسة الخارجية، ويتطلب هذا الأمر مزيداً من التأمل في المقاربات الكلاسيكية، حيث يساعد التعبير "جغرافي – سياسي" عادة في وصف السياسة بين الأمم، وصيغ التعبير "جغرافي – اقتصادي" لاحقاً في تسعينيات القرن العشرين للدلالة إلى عمليات التنافس بين القوى السياسية – الاقتصادية الناشئة في سياق العولمة، واستطراداً واشتقاقاً من الحالة القطرية، يمكن عرض تعبير جغرافي – إعلامي في محاولة لوصف الديناميكيات لاستخدام الوسائط الإعلامية المكثفة العابرة للحدود والعالمية في البلدان للتعويض عن الجوانب الضعيفة أو الغائبة في أوجه القوة الجغرافية – السياسية أو الجغرافية – الاقتصادية" الخاصة بها. ومن منظور جغرافي – إعلامي، يمكننا أن نفسّر في شكل أدق البروز الموازي لتأثير الجزيرة وللسياسة الخارجية لقطر، لقد حفزت قطر لكي تتجاوز أوجه القصور التي يمكن أن يشير إليها تحليل جغرافي – سياسي،[4] بحيث ينظر إلى محطة الجزيرة بشكل واسع النطاق على أنها أداة من أدوات الدور القطري في المنطقة خاصة باعتبارها منافسا لشبكة العربية التي تمتلكها السعودية، وبهذا الشكل يمكن اعتبار تغطية الجزيرة لأي حدث شكل من أشكال

[1]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص ص47 – 49.
[2]- خضير ماجد، نفس المرجع، ص 225.
[3]- مات ج. دافي، قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي: ملخص، تحليل وتوصيات، (ترجمة: نوال الخليلي)، قطر، الدوحة: مركز الدوحة لحرية الإعلام، 2013، ص39.
[4]- عبد الرحمن اياس، "قطر والربيع العربي"، مرجع سابق.

التدخل في هذا الحدث مثلما اتضح من خلال العلاقة القوية بين قطر من الأزمة السورية وتغطية قناة الجزيرة للأزمة.

3-<u>الأداة الثقافية والدينية</u>:

يظهر توظيف هذه الأداة من خلال:

- **المساعي الثقافية المختلفة:** من خلال مشاركة قطر في مساع ثقافية وعلمية بارزة وذلك باستضافتها للكثير من المؤتمرات والندوات العلمية وإنشاء جامعات ومراكز أبحاث علمية وجلبت العديد من الخبراء السياسيون الذين قدموا أبحاثاً علمية لتساهم في صنع القرار، وفي هذا السياق قامت بفتح فروع لبعض الجامعات الرائدة والمؤسسات البحثية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بقطر منها جامعة جورج تاون للدبلوماسية وجامعة تكساس للهندسة، مثلما استضافت قطر المؤتمرات العلمية والعالمية وندوات الطاقة والبيئة والمناخ وغيرها، كما أنها قامت بعدد من المشاريع الأخرى كمتحف الفنون الإسلامية من الطراز العالمي، ومهرجان " ترابيكا" للأفلام ومجموعة واسعة من الأحداث الرياضية كأس العالم فيفا في العام 1995، الألعاب الآسيوية 2006 في الدوحة، كرة القدم الآسيوية 2011، الألعاب العربية 2011 مرورا بطلب استضافة كاس العالم لسنة 2022 والفوز بذلك.

- **انضمام قطر للمنظمة الدولية للفرانكفونية:** سعت قطر لتوسيع هامش حركتها على المستوى العالمي، لاسيما بعد حصولها على الموافقة للانضمام إلى المنظمة العالمية للفرانكفونية بصفة "عضو مشارك" خلال المؤتمر الدوري للمنظمة الذي انعقد في "كينشاسا" عاصمة الكونغو الديمقراطية في أكتوبر 2012. لقد مهدت قطر لدخول هذه المنظمة منذ سنوات بعد احتضانها لمعاهد تعليم اللغة الفرنسية في الدوحة، إلى جانب إنشائها للمدرسة العليا للتجارة ومؤسسات تعليمية أخرى تدرّس باللغة الفرنسية، هذا فضلا عن إطلاقها لإذاعة ناطقة بالفرنسية و هي الإذاعة الفرانكفونية (**أريكس أف أم**) منذ 2012 و رعايتها لانعقاد أول منتدى عالمي للغة الفرنسية في يوليو 2012، وركزت قطر خلال حملتها لدخول المنظمة على استضافتها عددا كبيرا من الأجانب الفرانكفونيين، وقد اعتبر **فانسان فلورياني** (Vincent Floreani) المتحدث المساعد باسم الخارجية الفرنسية، أن انضمام قطر كعضو مشارك في المنظمة له أسباب جوهرية مرتبطة بالتزام قطر تقوية اللغة الفرنسية في المجتمع القطري، حيث أدخلت تعليم اللغة الفرنسية في المناهج التعليمية للمدارس الرسمية ووجود المدرسة الفرنسية القطرية (بالزاك) منذ 2008، والمدرسة الفرنسية الجديدة (لا مارتين) منذ 2012.[1]

4-الأداة العسكرية:

على الرغم أن قطر تمتلك قوة عسكرية محدودة، حيث أن قوام قواتها المسلحة يبلغ نحو12 ألف جندي فقط بسبب محدودية تعدادها السكاني، وتحافظ قطر على وضعها الأمني والدفاعي من خلال اتفاقيات دفاعية مع

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص40.

القوى العسكرية الأكبر، وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة، حيث أدت العلاقة بين الطرفين إلى إنشاء قاعدتين أميركيتين كبيرتين في قطر: الأولى هي قاعدة العديد الجوية والتي تؤوي القيادة المركزية الأميريكية التي قادت حربي ما بعد 11 سبتمبر 2001 في أفغانستان والعراق والأخرى معسكر السيلية في ديسمبر 2002، الذي يستضيف أكبر قاعدة أمريكية للتخزين المسبق للأسلحة خارج الولايات المتحدة. كما ترتبط قطر باتفاقات دفاعية مع دول أخرى، مثل المملكة المتحدة وفرنسا، وباقي أعضاء مجلس التعاون الخليجي[1]. وقطر حاليا تعد واحدة من أكبر الوجهات في العالم بالنسبة لصانعي الأسلحة، وخاصة الفرنسيين الذين أصبحوا يتوافدون على هذه الدولة بشكل مستمر، وحسب الصحيفة الاقتصادية الفرنسية "لاتريبون"، فإن قطر تعمل لضخ عشرين مليار أورو في صفقات أسلحة بجميع أصنافها والتي تمثل "احتياجاتها" في ما يخص طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر وسفن حربية وعربات مدرعة وصواريخ مضادة للطائرات، سمحت لها بتوقيع اتفاقيات دفاعية مع دول كبرى كالولايات المتحدة وفرنسا.[2] واتجهت قطر أخير للاعتماد على القوة العسكرية كما في حالتي البحرين وليبيا وهذا لا يعني بالضرورة صغر حجم قطر كدولة مقارنة بالسعودية أو مصر استبعاد الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ولكن يلاحظ في الوقت ذاته لاعتبارات خاصة بحجمها استخدام هذه القوة العسكرية في إطار جماعي ففي حالة البحرين تم إرسال القوات القطرية في سابقة منوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس 2011، كما شاركت في عمليات الناتو لإسقاط نظام معمر القذافي في ليبيا.[3]

الخاتمة:

يتضح من خلال دراستنا لهذا الموضوع، أن الدول الصغيرة عادة ما تصادف صعوبات أمام تحقيق سياستها الخارجية لأنها في الغالب تكون متواضعة في القدرات خصوصا العسكرية لذلك فإنها تلجأ إلى وسائل أخرى غير عسكرية لتحقيق أهدافه سياستها الخارجية، وتعد قطر دولة صغيرة متواضعة المساحة الجغرافية والقدرات العسكرية اضافة لوقوعها في منطقة مضطربة أمنيا باستمرار إلا أنها تمكنت من ممارسة سياسة خارجية نشطة وفرضت نفسها كلاعب أساسي في السياسات العربية خصوصا مع بداية الحراك العربي، وقد ساهم في ذلك اجتماع عدة عوامل ارتبطت بمتغيرات داخلية خاصة بطموح النخبة الحاكمة وأخرى خارجية تتعلق بتراجع أدوار الدول العربية المحورية كالسعودية ومصر .

وفي ضوء ما تقدم من بحث وتحليل للموضوع تم التوصل الى النتائج التالية:

---

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص41.

[2]-Michel Cabirol,"20 milliards d'euros sous le soleil du Qatar pour la France", 30/10//2012, disponible in : www.latribune.fr/entreprise-finance/industrie/aeoronautique-defense/20121025trib000727162/defense-20milliards-d-euros-sous-le-soleil-du-qatar-pour-la-france-html

[3]- إيمان رجب، "حول سياسة قطر تجاه الثورات العربية"، الأهرام اليومي. متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.ahram.org.eg/archive/Strategic-issues/News/130253.aspx

- عمدت قطر الى التوسع في توظيف الاداة الاعلامية والعسكرية التي استخدمتها في اطار جماعي والادوات الاقتصادية، ما يعكس سعيها لتحقيق مصالحها من وراء هذا الدور وتحقيق اهداف سياستها الخارجية، كما أن لها القدرة على توظيف الاداة المالية لتحقيق مكاسب سياسية من خلال تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من بلدان التي عرفت حراكا عربيا، وأصبحت قطر من اكثر الدول توظيفا للمال السياسي في شكل قروض وهبات ومنح للدول المستهدفة لتحقيق وحماية مصالحها.
- تأثرت السياسة الخارجية القطرية بالتصورات والدوافع الشخصية للنخب الحاكمة (خاصة الأمير حمد بن خليفة ال ثاني) التي اعتبرت الحراك العربي الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد دورها وموقها الاقليميين على كافة المستويات.
- الطبيعة البراغماتية في السياسة الخارجية القطرية التي تعبر عن الواقعية السياسية كقوة دافعة لسلوك الخارجي القطري والتي تظهر من خلال الجمع بين المتناقضات والمحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه من دون الاضرار بعلاقاتها بكل منها الذي اتاح لقطر قدرات عالية من المناورة في سياستها الخارجية ومكنها من ممارسة سياسة خارجية نشطة في الساحات العربية المأزومة في ظل الحراك الذي تشهده المنطقة، كما نجحت قطر في استغلال الفرص التي سنحت لها في ظل تراجع الدول الكبرى في المنطقة العربية وذلك من اجل تعزيز مكانتها وتعظيم دورها السياسي والاقتصادي.
- طبيعة العلاقة مع القوى الاقليمية والدولية، فالدول الصغرى محدودة معطيات القوة والتأثير والتي تريد أن يكون لها دورا اكبر من حجمها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي لا ستطيع القيام به أن لم تحظى بدعم القوى الإقليمية أو القوى العظمى وهذا الأمر ينطبق على دولة قطر، في هذا السياق يمكن الحديث عن استراتيجية التوظيفات الدولية التي تتبعها الدول الصغرى ومنها قطر التي تقبل توظيف القوى الدولية لها وبالمقابل توظف هي علاقاتها مع الدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها، حيث أكدت قطر استمرار تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية وتوظيفها لهذه العلاقة في ظل الحراك العربي، من أجل حماية أمنها في ظل التهديدات الأمنية والاقليمية، إذا توفر لها الحماية الامريكية القدرة على أن تلعب دور في المنطقة.

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1 - التميمي نواف ، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات،2012 .

2 - الشهابي عمر وآخرون، الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية،2014.

3- الخليفة يوسف ، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .2011

5 - مات ج. دافي، قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي: ملخص، تحليل وتوصيات، (ترجمة: نوال الخليلي)، قطر، الدوحة: مركز الدوحة لحرية الإعلام، 2013.

ب- الدوريات:

1 - المدلل وليد حسن ومحمود الرنتيسي، "مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادراية، غزة: الجامعة الإسلامية، مجلد2، عدد01، يناير2014.

2 - القطارية يسار ، "حالة قطر: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟"، ملحق مجلة السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد188، ابريل2012.

3 - المهداوي مثنى علي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد"، مجلة العلوم السياسية، بغداد: جامعة بغداد، العدد 38-2009.

4 - خضير ماجد، "مقومات السياسة الخارجية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 49، يوليو 2011.

5 - عبد الخالق عبد الله، "التنافس المقيّد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 192، المجلد 48، ابريل 2013.

6 - فكري مروة ، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، السياسة الدولية القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 187، يناير .2012

7 - مي غيث، "العلاقات بين قطر وحماس والتحولات الإقليمية في المنطقة العربية"، ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد221، السنة التاسعة عشر، يونيو 2013.

8 - مساعي فاطمة ، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية : بين التراجع و التمدد"، دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة - الجزائر،العدد11،جوان2014.

9 – ناظم أثير عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد43 ،2010.

ج– الرسائل الجامعية:

1– الرنتيسي محمود سمير،" السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية"، مذكرة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى، 2013).

هـ– مواقع الإنترنت :

1– خالد العيادي، تنامي الدور القطري في المنطقة: الأسس والمرتكزات. متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat=%D8%A7%D9%84%

2– محمد البزاز، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie12.htm

3– سطام الرويلي، "فراغ الدبلوماسية العربية فتح المجال للبروز القطري المؤثر". متوفر على الرابط الإلكتروني:
www.elaph.com/Web/news/2011/11/695841.htm

4 – إيمان رجب، "حول سياسة قطر تجاه الثورات العربية"، الأهرام اليومي. متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.ahram.org.eg/archive/Strategic-issues/News/130253.aspx

5– محمد عباس ناجي، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي". متوفر على الرابط الإلكتروني :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=715278&eid=699

المراجع الأجنبية:

A – les Sites Web:

1–Michel Cabirol,"20 milliards d'euros sous le soleil du Qatar pour la France ",30/10/2012, disponible in :
www.latribune.fr/entreprise-finance/industrie/aeoronautiquedefense/20121025trib000727162/defense-20milliards-d-euros-sous-le-soleil-du-qatar-pour-la-france-html

2-Georges Malbrunot, " pourquoi le Qatar achète le monde, Politique Internationale" , n°135, printemps 2012. disponible in :
http://www.politiqueinternationale.com/revue/article.php?id_revue=135&id=1097&content =synopsis

3- Paul Salem, Huib de Zeeuw ," Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role" , Carnegie middle east center , *Moyen-Orient* 31December 2012. ".Available at:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50967